أما الثانية فهي قاعدة ابن الأنباري سابقة الذكر «وإنما يكون الحرف من الأضداد إذا وقع على معنيين متضادين، ولفظ واحد في البابين، فإذا اختلف اللفظان، بطُل أن يكون من الأضداد».

«فاللفظ الواحد» هو البناء الصرفي الواحد، وليس الأمر هنا هكذا، وتنسحب القاعدة على المشترك أيضًا، فلا يكون اللفظ من المشترك إلا إن كان لفظه واحدًا في أبواب معانيه المختلفة.

والملاحظ عمومًا، أن اللغويين والمفسرين لم يتشددوا في تطبيق هذه القاعدة، برغم أنها الأساس الذي تنبني عليه فكرة الاشتراك.

واكتفوا في كثير من المواضع بملاحظة تعدد المعنى داخل الجذر مغفلين البناء الصرفي، ولو عممنا هذه الطريقة في التطبيق، لجعلنا ألفاظ العربية كلها من المشترك.

وعلى أية حال، يغلب على ظننا أن معنى التهمة توصل إلى مادة لفظ الظن، متوسلاً بتعميق الظن في الاتجاه السلبي حتى بلوغ عدم الثقة فالتهمة بعدها.

الكَـــذِب:

وأما معنى الكذب فقال به العلماء في موضعين:

أولهما قوله تعالى: ﴿**وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر، وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون**﴾[1]، وفيه يقول ابن الأنباري[2] «فإذا كان الظن بمعنى الكذب قلت: ظنَّ فلانٌ، أي كذَب، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**إن هم إلا يظنون**﴾، فمعناه إن هم إلا يكذبون، ولو كان على معنى الشك، لاستوفى منصوبيه أو ما يقوم مقامهما».

فهل يعني هذا الشرط أن كل ما لم يستوف منصوبيه من الظن يكون بمعنى الكذب؟ أو بمعنى مغاير للمعنى الشائع للفظ؟!

ليس في نص ابن الأنباري إضاءة تكشف لنا عن جواب هذا السؤال. وهل سيعدُّ كل ظنٍّ وارد في التركيب نفسه ﴿**إن هم إلا يظنون**﴾ بمعنى الكذب؟ أم أن هذا التفسير

---

(١) سورة الجاثية.

(٢) الأضداد: ١٥.